كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي ( المجلة العلمية)
=======

# دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة

إعـــــداد
**د/ نور عبد الله عويض العتيبي**
أستاذ أصول التربية الإسلامية والمقارنة المساعد بجامعة الطائف
كلية التربية بقسم القيادة والسياسات التعليمية

﴿ المجلد الثامن والثلاثون– العدد الثالث– جزء ثاني–مارس ٢٠٢٢م ﴾
http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

**المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى تحليل صيغة فلسفة الجامعة المنتجة وكيفية تفعيل دور البحث العلمي في ضوء هذه الفلسفة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته تحقيق أهداف الدراسة، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل لها، أهمية توفير عدد من المتطلبات لتفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ومن هذه المتطلبات؛ وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثين في قطاعات العمل والخدمات كمراكز التميز الموجودة في كندا ومنتزهات العلوم في أمريكا ومدينة تسوكوبا للعلوم في اليابان، وعمل شراكة بحثية بين رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية مع أعضاء هيئة التدريس؛ لإثراء المعرفة العلمية بالبحوث النظرية والتطبيقية، ويمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في توظيف أعضاء هيئة التدريس كمدراء أو أساتذة زائرين في الشركات، وأيضا العمل على استبدال المنتج الأجنبي بالمنتج المحلي ، من خلال تطبيق البحوث العلمية وتسويق المنتجات والابتكارات، ومن الآليات التي تُسهم في تفعيل دور البحوث العلمية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ انشاء مراكز التميز ومراكز الاستشارات والكراسي العلمية في الجامعات تحقيقًا لأهداف الجامعة المنتجة.

**الكلمات المفتاحية:** الجامعة المنتجة، البحث العلمي، نماذج من الجامعات المنتجة.

## Abstract:

The study aimed to analyze the formula of the university's productive philosophy and how to activate the role of scientific research in the light of this philosophy. The university’s productive philosophy and among these requirements; The existence of official channels that work to benefit from the results of research conducted by researchers in the labor and service sectors, such as centers of excellence in Canada, science parks in America and Tsukuba Science City in Japan, and the work of a research partnership between industrialists and those interested in scientific research with faculty members; To enrich scientific knowledge with theoretical and applied research, and the Japanese experience can be benefited from in employing faculty members as managers or visiting professors in companies, as well as working to replace the foreign product with the local product, through the application of scientific research and marketing of products and innovations, and one of the mechanisms that contribute to activating the role of research Scientific in light of the university’s productive philosophy; Establishing centers of excellence, consulting centers and scientific chairs in universities to achieve the university's productive goals.

**Keywords:** productive university, scientific research, models of productive universities.

.

## أولا- الإطار العام للدراسة:

### المقدمة:

في ظل التغيرات المتسارعة في شتى مجالات الحياة وأمام التحديات الاقتصادية التي تواجه الجامعات وزيادة الطلب على التعليم الجامعي لم تعد الجامعة التقليدية قادرة على مواكبة هذه التحديات التي تتطلب مواجهتها تطوير الوظائف الأساسية من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمع. كما أن إقتصار نشاط الجامعة على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي أوجد فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة مما أدى إلى تعطيل جانب أساسي من مواردها الاقتصادية من أجل تحقيق مصادر تمويلية إضافية تسهم في تمويلها ذاتيًا وتحقيق عوائد استثمارية مجزية للجامعة من ناحية، بالاضافة إلى تطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية. (العبيدي،٢٠١٠).

وقد أكدت رؤية المملكة (٢٠٣٠) على البحث عن مصادر تمويلية مبتكرة، وخاصة في ظل التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وفي ذات السياق أوصى الوذيناني (٢٠٠٦) بضرورة التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج في مختلف المجالات، وتوفير بيئة جامعية تشجع على الإبداع وحرية البحث العلمي، كما توصلت دراسة العتيبي (٢٠١٨) إلى أن البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم، يعد أكثر أمانا من الاعتماد على مصدر واحد قد ينضب، وقد يكون فرصة للمؤسسات أن تبدع وتبتكر في الأنشطة والإنجازات، كما أكد العزيزي (٢٠١٩) على أنه من الواجب على الجامعات إنتاج المعرفة ومشاركتها مؤسسات وقطاعات المجتمع الإنتاجية وإبرام العقود مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية المجتمعية لكي تسهم بصورة مباشرة في خطط التنمية وتحقيق حاجات المجتمع، بالاضافة إلى تنويع مصادر التمويل الذاتي التي تمكنها من إنتاج المعرفة وتطبيقها، وذلك وفقا لخارطة طريق تعتمد على التكامل بين وظائفها الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وما يزيد الأمر أهمية ما ورد في نظام الجامعات الجديد بعد صدور المرسوم الملكي ١٤٤١ هـ /٣/ رقم (م/ ٢٧ ) وتاريخ ٢/٣/١٤٤١ هـ ، الرياض. (وزارة التعليم، ٢٠٢٠، ٦) والتي حددت إيرادات الجامعة من الإعانة التي تخصصها الدولة لها وفق القواعد المنظمة لبرنامج تمويل الجامعات والمقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات والخدمات التي تقدمها وذلك لتنمية إيراداتها الذاتية، ومنها رسوم دراسية لبرامج الدراسات العليا، وبما لا يخل بجودة المنتج العلمي ورسوم دراسية لبرامج الدبلومات والدورات التعليمية والتدريبية، وذلك وفقا للقواعد العامة التي يضعها مجلس شؤون الجامعات ورسوم دراسية من الطلبة غير السعوديين،

ومبالغ مالية نتيجة استثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية وتنميتها وفقا للوائح منظمة الاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة ومبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها لتأمين ما تحتاجه تلك الجهات من الكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس لأداء مهمات تحدد وفقا لعقد عمل يعتمد من الجهتين بعد موافقة عضو هيئة التدريس والمجالس المختصة، ومبالغ مالية مقابل القيام بدراسات أو خدمات أو استشارات للجهات الحكومية وغيرها بموجب عقد يعتمد من الجهتين، وتدرج تلك العائدات في حساب مستقل للإنفاق منه وفقا للوائح المعتمدة من مجلس الأمناء، وهذا ربما يرافقه التوجه نحو تخفيض الدعم الحكومي للجامعات؛ مما يتطلب اعتماد الجامعات على ذاتها والتوجه نحو تطبيق اقتصاد المعرفة بتبني صيغة الجامعة المنتجة.

وقد أشارت نتائج دراسة العبيدي (٢٠١٠) إلى أن تطبيق نموذج الجامعة المنتجة سيُحسن من الأداء الوظيفي لنشاطات الجامعة. كما توصل (Paskevicius& ، 2019 Irvine) إلى أهمية تبني صيغة الجامعة المنتجة بالجامعات الأمريكية من خلال التركيز على ربط البحث العلمي بخطط التنمية المجتمعية. وأوصى عز الدين (٢٠٢٠) بضرورة تطبيق نموذج الجامعة المنتجة ووضع الخطط الاستراتيجية لتوجيه البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاع الانتاج. كما أوصى الغامدي (٢٠٢١) بضرورة تبني الجامعات السعودية تطوير البحث العلمي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية ومساهمة هذا القطاع في تمويلها. والعمل على تفعيل الاستشارات العلمية التي تعد شكل من أشكال العلاقة بين الجامعات والقطاعين العام والخاص التي يجب تعزيزها والعمل على تنميتها .

وحيث أن التمويل يُعتبر عنصرًا مهمًا في استمرارية تقدم الجامعات، الأمر الذي يتطلب أن تبذل الجامعات جهودها لتنويع مصادرها المالية وعدم الاقتصار على التمويل الحكومي فقط بما يمكنها من أداء وظائفها الأساسية، فالجامعات في الدول المتقدمة اتجهت بالإضافة إلى التمويل الحكومي إلى التمويل الذاتي، وتبني نموذج الجامعة المنتجة كأحد الحلول البديلة في توفير التمويل الذاتي، حيث سيُسهم ذلك في تكوين قوى قادرة على التغيير والتطوير في المجتمع ويمتد نشاطها لخارج الجامعة من خلال القيام بالأبحاث العلمية التي تُسهم في حل مشكلات المجتمع، حيث أشار الخطيب (٢٠٠٤) إلى أن الجامعات مطالبة بإنشاء جسور مع قطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع، لتتحول من جامعات تعتمد على التمويل الحكومي إلى التمويل الذاتي، تُدر أرباح كالشركات والمصانع والبنوك.

مما سبق يتضح أهمية الجامعة المنتجة في مواجهة تحديات البحوث العلمية في الجامعات التقليدية، وفي المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها، اجراء البحوث المرتبطة بحقل الأعمال للمساعدة في حل المشكلات الانتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والإنتاجي والخدماتي، توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر وتقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات القطاع العام والخاص. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على كيفية تفعيل دور البحوث العلمية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

## مشكلة البحث:

لوحظ من خلال استقراء الأدبيات أن البحوث العلمية تواجه العديد من التحديات الخاصة باجراء البحوث العلمية وتطبيقها بفاعلية ، فقد توصلت دراسة مشيكة (٢٠١٩) إلى أن أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي هو ضعف التمويل والإدارة، وعدم الاهتمام الكافي من الباحثين بالنشاط البحثي والنشر في الدوريات العلمية المحكمة، كما بينت دراسة النمري و باجابر(٢٠١٩) أن عدم توفر الدعم المالي للبحث العلمي يقف عائقاً أمام تطويره؛ ومن أبرز هذه التحديات أيضًا ما توصلت إليه دراسة الضمور (٢٠٢١) من ضعف التمويل المالي للبحث العلمي، عدم ربطه باحتياجات المجتمع وقضاياه الأساسية، هجرة الكفاءات العلمية من الأساتذة المتخصصين، عدم توفر بنك للمعلومات في المؤسسات التعليمية، عدم جدية الجامعات في تطبيق نتائج الأبحاث العلمية على أرض الواقع، والخوف لدى البعض من التحول التقني في التعليم والإصرار على التمسك بالطرق التقليدية .

كما كشفت نتائج بعض الدراسات عن نقص التخطيط للشراكة البحثية وتفعيل البحث العلمي بالجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية كدراسات الزعيبر والضحيك (٢٠١٩) والشهري والخثلان (٢٠١٨) والشمري (٢٠١٧) والسبيعي (٢٠١٣)، كما أشارت دراسة الرويلي (٢٠١٨) إلى ضعف الأداء الإداري لقادة الجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات الإقتصاد المعرفي، وأظهرت دراسة القحطاني (٢٠١٧) ضعف كفاءة وفاعلية الكراسي البحثية في الجامعات السعودية الناشئة وفقا للتجارب المحلية والعالمية وتبين مدى حاجتها إلى التطوير والتنويع. كما توصلت دراسة الماجد (٢٠١٨) إلى أن من أقوى المعوقات التي تحد من تمويل التعليم في الجامعات السعودية هو ضعف ارتباط البرامج البحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية، واعتماد الجامعات على القطاع الحكومي فقط، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية في البحوث العلمية كمصدر للتمويل في الجامعات السعودية.

وقد كشفت دراسة الخطيب (٢٠١٩) والتي هدفت إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الوطن العربي للفترة من ( ٢٠٠٨ – ٢٠١٨) أن مجموع الإنتاج العلمي حسب ما جاء في تقارير منظمة المجتمع العلمي العربي( أرسكو ) لعام (2019) بلغ حوالي( 401.549) بحثا وورقة علمية، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بنسبة ٢٥% من هذه الأبحاث.

وربما تكون هذه النتيجة انعكاسا لما شهدته المملكة العربية السعودية من نهضة غير مسبوقة في دعم التعليم واهتمامها بالارتقاء بالمستوى التعليمي للمجتمع ، وتبنيها الاقتصاد المعرفي ليكون واحدا من أكبر دعامات الاقتصاد الوطني فقد كان الهدف الثالث من أهداف خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥–٢٠١٩) للمملكة هو التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعرفة حيث تبنت الجامعات السعودية رؤية حديثة قائمة على متطلبات إقتصاد المعرفة (وزارة التعليم ،٢٠١٣)

ولقد كشفت نتائج دراسة (Stensaker , Bilbow , Breslow , Vaart ،٢٠١٧) عن الأليات التي اتخذتها الجامعات البحثية في المملكة المتحدة لتعزيز التكامل بين التدريس والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال تبني استراتيجيات الجامعات المنتجة ومبادرات التغيير التنظيمي. كما أظهرت نتائج دراسة الهرباوي (٢٠٢٠) أن الجامعة المنتجة تسهم في الحد من البطالة وتوفير الكوادر الوطنية المدربة والماهرة، وتحقيق متطلبات التنمية المستمرة والمستدامة للاقتصاد.

ونظرا لأن الجامعات الحالية هي يمثابة منظمات حيوية تعكس طبيعة وواقع مجتمعاتها، أصبح من الضروري أن تتحول هذه الجامعات إلى الأنماط الأكثر خدمة للمجتمعات، وهذه الأنماط تركز على وظيفة البحث العلمي من أجل الابتكار وإنتاج المعرفة بالتكامل مع وظائف الجامعة الأخرى كالتدريس خدمة المجتمع.

وترى علي(٢٠١٨) أن نموذج الجامعة المنتجة ليس مقصورا على دول وجامعات بعينها، وإنما هو نموذج يمكن لكل جامعة الأخذ به خاصة وأنها تمتلك من المقومات ما يساعدها على الأخذ بهذا النموذج وتطبيقه شريطة حدوث تغييرات أساسية في ثقافتها، حيث طبقت كثير من الدول العالمية والعربية هذا النموذج كمحاولة منها لإيجاد مصادر تمويل للجامعة إضافية تعكس عليها وعلى العاملين بها، ويكمن نجاح هذه الجامعات في أنها تبنت مفهوم الجامعة المنتجة التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها؛ بحيث لم تعد تلك الجامعات مؤسسات تعليمية فقط، وإنما أصبحت مختبراتها وثرواتها البشرية عنصرا أساسيا من عناصر تنمية وخدمة المجتمع، إضافة إلى أنها أصبحت تمتلك وحدات إنتاجية اجتماعية واقتصادية ذات قدرة تقافية عالية.

من هذا المنطلق ولكي تتمكن الجامعات من الاسهام في تحقيق خطط التنمية من خلال البحوث العلمية لا بد من التوجه للتمويل الذاتي وايجاد بدائل للتمويل وتخفيف الأعباء المالية على الحكومات في تمويل التعليم العالي. حيث أن تمويل الجامعات يأخذ عدة أشكال، فإما أن يكون تمويل حكومي أو تمويل خاص أو تمويل مختلط أو نمط التمويل الذاتي، وهذا التوجه يتطلب تبني نموذج الجامعة المنتجة، حيث يكفل تطبيق هذا النموذج ايجاد بديل للتمويل بالإضافة إلى أنه يربط التعليم الجامعي بالمجتمع، وبناءا على ما توصلت إليه الأدبيات من وجود معوقات ومشكلات في ايجاد التمويل الكافي لإجراء البحوث العلمية وفي الاستفادة من نتائجها في تنمية المجتمع، تم اجراء هذه الدراسة لمعرفة كيفية استثمار البحوث العلمية وتوسيع مشاركتها الفاعلة في حل مشكلات المجتمع وذلك في ضوء مفهوم وفلسفة الجامعة المنتجة.

## أسئلة البحث:

**تتمثل أسئلة البحث فيما يلي:**

- ما الإطار الفلسفي لمفهوم الجامعة المنتجة؟
- ما النماذج العالمية المطبقة لصيغة الجامعة المنتجة؟
- ما متطلبات تفعيل البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟
- ما الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟

## أهمية البحث:

### أهمية نظرية:

- توفير المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجات الجامعة.
- العمل على تعزيز الشراكة البحثية بين الجامعة والمؤسسات والمنظمات المجتمعية في المجالات المختلفة.

### أهمية تطبيقية:

- تفعيل برامج الدراسات العليا ومراكز الأبحاث لإجراء الأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع.
- تقديم حلول عملية لتمويل الأبحاث العلمية في الجامعات.

## حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على تحديد دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

## منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على وصف الواقع كما هو كائن وتفسيره، والملائم لطبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها؛ ويتمثل استخدام هذا المنهج في هذا البحث في: جمع الأدبيات التربوية ذات الصلة بالموضوع والعمل على تحليلها للإفادة منها في توضيح متطلبات وآليات تفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

**مصطلحات البحث الاجرائية:**

### ١. البحث العلمي:

يعرفه الخطيب (٢٠١٩) بأنه: "هو إجابة عن سؤال محدد لم تتم الإجابة عنه مسبقاً، بالاعتماد على الجهد البشري "(٣).

كما يعرفه العمراني (٢٠١٩) بأنه حلول مستقلة لمشكلة ما من خلال الجمع المُنظم والمخطط وتحليل وتفسير البيانات (٢٠).

وتعرفه الباحثة بأنه: نتاج تفكير علمي قائم على المعرفة والخبرة، يتم من خلاله حل مشكلة من مشاكل المؤسسات المجتمعية أو الوصول لحقيقة علمية أو إعادة النظر في قضايا معينة في مجال من المجالات.

### ٢. الجامعة المنتجة:

هي الجامعة المؤهلة للقيام بوظيفة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتفعيل هذه الوظائف من خلال ارتباطها بمؤسسات الإنتاج في المجتمع، لتوفير موارد مالية للجامعة وتحقيق الفائدة للمؤسسات والتطور والتقدم للمجتمع.

## ثانيا– الإطار الفلسفي لصيغة الجامعة المنتجة:

## المفهوم الاصطلاحي للجامعة المنتجة:

تمثل الجامعة المنتجة صيغة جديدة تعمل على تفعيل دور الجامعة بشكل ايجابي مع المجتمع، من خلال المشاركة مع كافة مؤسسات المجتمع المختلفة في تنفيذ برامجها والعمل على تطويرها وذلك بإجراء الأبحاث العلمية التي تسهم في عملية تطوير المؤسسات والمجتمع بشكل عام، وتحقيق موارد مالية إضافية للجامعة.

وتعرف أبو الخير (٢٠١٦) الجامعة المنتجة على أنها: "الجامعة التي تسعى بإيجاد الطرق لخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية، وإيجاد مصادر تمويلية ذاتية غير تقليدية عن طريق تسويق منتجاتها، وليس بهدف الربح كما في القطاع الخاص، وإنما لتغطية نفقاتها وتكاليف التطوير المستمر، وتحسين جودة التعليم، والمساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة" (١٢).

كما تعرفها بني مقداد، عاشور (٢٠١٨) على أنها: "تلك الجامعة التي ترتبط بالمجتمع، وتستجيب للواقع الأقتصادي والثقافي والبحثي والإنتاجي لذلك المجتمع، وتتعاون مع مختلف قطاعات الاقصاد الوطني مثل: الصناعة، الزراعة، التجارة، الصحة، التعليم وغيرها عن طريق تحقيق الشراكة بينها وبين مؤسسات الأعمال، ورفدها بما تحتاجه من كوادر مؤهلة ومدربة" (١٧١).

وعرفها الزهراني والدسوقي (٢٠٢٠) بأنها "الجامعة التي تحقق وظائف التعليم، والبحث العلمي، والخدمة العامة، وتتكامل فيها تلك الوظائف، بالمرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها، وخدماتها التعليمية، فضلا عن تعزيز موازنتها عن طريق تحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال وسائل متعددة كتقديم المشورة العلمية والفنية والاستفادة من جميع الإمكانات المادية، وإجراء البحوث التطبيقية وتقديم البرامج التثقيفية، والدورات التدريبية للعاملين، والتعليم الممول ذاتيا، والتعليم المستمر والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية وغيرها" (١٦١).

وتعرفها الباحثة إجرائيا: بأنها الجامعة التي تتميز عن الجامعة التقليدية بإطار فكري وفلسفي جديد من خلال التفعيل الأمثل لخصائصها ووظائفها التعليمية والبحثية والخدمية بهدف تطوير إنتاجها المعرفي والبحثي لتحقيق موارد مالية إضافية من خلال أساليب متعددة كالبحوث العلمية والأنشطة وتقديم المشورات العلمية والفنية والاستشارات البحثية.

وهذا يعني أن تسعى الجامعة المنتجة إلى القيام بوظائفها الأساسية، وأن تكون مصدر الإشعاع الفكري في المجتمع، وأن تُسهم في ايجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاجتماعية، من خلال اجراء البحوث العلمية التي تربط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع وتعمل على ايجاد موارد مالية اضافية للجامعة. فالشراكة مع المجتمع تُحسن من قدرة الجامعات في الحصول على التمويل اللازم لدعم البرامج والأنشطة الإنتاجية، ويُمكّن أعضاء هيئة التدريس من التعامل مع مشكلات واقعية، ويعزز الفهم الأكاديمي للتحديات التي تواجه الصناعة، وفي الوقت نفسه فإن العمل بصورة تعاونية يؤدي بالجامعة إلى تحويل اكتشافاتها ونتائج دراساتها إلى منتجات تجارية تفيد المجتمع بل والعالم.

## مبررات تطبيق نموذج الجامعة المنتجة:

هناك العديد من المبررات التي أدت إلى الأخذ بنموذج الجامعة المنتجة، من ضمن هذه المبررات:

١. الثورة التكنولوجية والمعلوماتية: أدى التقدم السريع في التكنولوجيا والمعلومات إلى حدوث تنافس عالمي وضغط على الشركات للبحث عن تكنولوجيا جديدة؛ الأمر الذي دفع المصانع والشركات إلى التوجه للجامعات والعمل على عقد شراكة بينهما وذلك للاستفادة من خبرة الجامعات في هذا المجال (kang,2004,203)
٢. العولمة: أصبح يُنظر للجامعات في ظل العولمة أنها جزء من جهود التنمية الوطنية، وأصبحت الجامعات عامل رئيس في انتاج المهارات اللازمة للسوق العالمي، وأصبحت عامل جذب للاستثمار (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٨، ٢٠).
٣. التنافسية: يتوقف التنافس بين الجامعات على قدرة كلا منها على التطوير المستمر فيما تقدمه من برامج تعليمية وتدريبية وتفعيل برامج البحث والتطوير، والقدرة على تسويق خدماتها واستقطاب الشركاء في السوق المحلي (بدران،٢٠٠٦، ٢٧٥).
٤. الاقبال المتزايد على التعليم الجامعي: لا بد من الاستفادة من جميع الموارد البشرية وزيادة قدرتهم على الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، وفي ظل ضعف تزايد الأزمات الاقتصادية وضعف الميزانية المخصصة للأبحاث العلمية، لا بد من البحث عن بدائل للتمويل (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٨، ٢٤-٢٥)

## أهداف الجامعة المنتجة:

تسعى الجامعة المنتجة إلى تحقيق عدد من الأهداف، من ضمن هذه الأهداف ما يلي (عبد الحسيب، ٢٠٠٦، ١٢١):

١- إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية والمادية ليستفيد منها أفراد المجتمع ومؤسساته مقابل عوائد مادية.
٢- القيام بالعديد من الأبحاث المتنوعة، بغرض تلبية احتياجات المجتمع، وتهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تُسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل الجامعة والمؤسسات المجتمعية.

٣- العمل على الربط بين الإعداد الأكاديمي للطلاب والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية، والعمل على زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية.
٤- العمل على تنمية الاتجاهات الايجابية لدى الطلاب نحو التعلم الذاتي والممارسة، والقدرة على النقد والاستنتاج ومواكبة التغيرات.
٥- القيام بتسويق الأنشطة الإنتاجية والابتكارات والبحوث العلمية؛ لتطبيقها في الواقع وبذلك يتمكن المجتمع من ايجاد المنتج المحلي بدل المنتج الأجنبي.

## وظائف الجامعة المنتجة:

تؤدي الجامعة المنتجة عملها من خلال ثلاث وظائف بحيث توجه هذه الوظائف لخدمة المجتمع وتلبية احتياجات السوق وفي نفس الوقت تكون مصدر هام في ايرادات الجامعة المنتجة، وهي كالتالي:

١-التعليم الجامعي: حيث تقوم بتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات، التي تمكنهم من انتاج المعرفة وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة.
٢-البحث العلمي: هو أن تفتح الجامعة قنوات الاتصال بينها وبين الجامعات الأخرى وبينها وبين المؤسسات المجتمعية من جهة أخرى، وذلك لحاجتها للتنمية ولتمويل البحوث العلمية من خلال الشراكات مع القطاع العام والخاص (أحرشاو، ٢٠١٣، ٢٩٧).
٣-خدمة المجتمع: يتم تقديم خدمات متنوعة، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية وتعليم مستمر لجميع منسوبي الجامعة من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلاب بالإضافة للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى فتح مكاتب استشارية لتقديم الاستشارات العلمية والبحثية للجهات التي تتقدم بطلباتها للجامعة وذلك مقابل أجور مالية تشكل مورد مالي للجامعة (الدباغ، ٢٠٠٠، ٤٣٥-٤٣٧).

## أسس الجامعة المنتجة:

**ترتكز الجامعة المنتجة على بعض الأسس، من ضمن هذه الأسس ما يلي:**

١-النظر إلى وظائفها الثلاثة على أنها كل متكامل تتأثر كل وظيفة بالأخرى، فإذا حدث قصور في الوظيفة البحثية فإن ذلك سيُؤثر على وظيفة التعليم وخدمة المجتمع؛ لأن التقصير في الأبحاث العلمية سيُقلل من فرصة خدمة المجتمع وبالتالي ضعف في المردود الاجتماعي أولا والمردود الاقتصادي على الجامعة ثانيا (الموجود، ١٩٩٤، ١٠٤).

٢-الإعداد المتكامل للطلاب الذي يمكنهم من النقد والتحليل واستخدام الأسلوب العلمي في التفكير، وتحفيزهم على الاسهام في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته وتطبيق ما تعلموه من معارف في حل هذه المشكلات، من خلال تعزيز ثقتهم بقدراتهم على صناعة المستقبل (تركي، ١٩٩٠، ١٥٣).

٣-التحام التعليم بالعمل سيُسهم في توجيه البحوث العلمية بمختلف المستويات لحل مشكلات حقيقية مرتبطة بعملية التنمية، ومشكلة زيادة الكم ونقص الإنفاق ونقص هيئة التدريس (بوبطانة، ١٩٨٨، ٢٩٨).

## ثالثا- نماذج عالمية مطبقة لصيغة الجامعة المنتجة:

### النموذج الياباني:

يُعتبر النموذج الياباني من أنجح النماذج العالمية في تطبيق صيغة الجامعة المنتجة، حيث يشير تقرير الشركات اليابانية ( نيكاي برنس، ٢٠٠٥) أن هناك تطور كبير في عدد المشاريع البحثية التي تمت بين الجامعات اليابانية والمؤسسات الأخرى، حيث كانت عدد المشاريع (٩٢٥٥) في عام ٢٠٠٣، وأصبح عددها (١٤٧٥٧) مشروع في عام ٢٠٠٦، وبلغ عدد الشركات التي وُلدت من رحم الجامعات اليابانية (٢٠١) شركة عام ٢٠٠٥، بعد أن كان عددها لا يتجاوز الشركتين في عام ٢٠٠١، وهذه الزيادة الكبيرة ترجع لقدرة الجامعات اليابانية على تسويق نتائج أبحاثها من خلال الشركات التي وُلدت من رحمها، ودور الحكومة اليابانية في تشجيع قيام مثل هذه الشركات وذلك لمحاولة اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية وتجربتها في وادي السيلكون (بخاري، ٢٠٠٩، ٢٥-٢٩).

وتقدم الشركات الصناعية مبالغ مالية بسيطة لأساتذة الجامعات إذا أعدو بحوث لها أهمية، وقد يعمل الأعضاء في المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح مثل معهد البحوث الصناعية في طوكيو. ورأت الشركات اليابانية أن الدور الرئيس للجامعات هو تعليم موظفي المستقبل، واتجهت إلى التعاون مع الجامعات بهدف تبادل المعلومات والاتصال البشري، وحققت الجامعات الفائدة من هذا التعاون بالحصول على الدعم المالي للبحوث طويلة المدى، واتجهت أيضا الجامعات اليابانية لفتح معاملها أمام العديد من الشركات (Woolgar,2007, 1263).

وأيضا تم انشاء مراكز أبحاث مشتركة في الجامعات، وتوظيف الأساتذة كمدراء أو أساتذة زائرين، كجامعة (شنز) حيث تم اجراء عدد من المشاريع المشتركة في عدة مجالات. كما قدمت المؤسسات الصناعية عمولة لأعضاء هيئة التدريس نظير قيامهم بأبحاث علمية مطلوبة. وتم انشاء مدينة (تسوكوبا) للعلوم بهدف تحريك الجامعات والمعامل الحكومية، وتضم هذه المدينة جامعتين و(٤٦) مركز وطني للأبحاث و(٨) مراكز أخرى، وتعمل هذه الجامعات على توثيق الصلة بين مراكز الأبحاث الخاصة والحكومية (زاهر وآخرون، ٢٠١٣، ٥٨-٥٩).

ومن خلال استقراء واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعات اليابانية والقطاع الصناعي والحكومي التي تطبق مفهوم الجامعة المنتجة نجد أن هناك تطورًا واضحًا في عدد المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات اليابانية والقطاعات الأخرى فقد ازداد عدد المشاريع من ٩٢٥٥ مشروعا عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٧٥٧ عام ٢٠٠٦، ووصل عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من الجامعات اليابانية ٩٠٩٠ طلبا في عام ٢٠٠٦ ، كما ازدادت عدد الشركات الناشئة من رحم الجامعات اليابانية من شركتين عام ٢٠٠١ ليصل إلى (١٠٤) شركة عام ٢٠٠٥، وقد كان للحكومة دور كبير في تشجيع قيام مثل هذه الشركات.

وقد انطلقت الجامعات اليابانية من فكرة أن رأس المال البشري المزود بالعلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة سيتمكن من إحداث تنمية مستدامة؛ لذلك انتهجت الجامعات اليابانية سياسة التعاون بينها وبين مراكز الأبحاث وقطاع الصناعة بهدف تحقيق التمويل الذاتي من ناحية وتحقيق التقدم التكنولوجي للنهوض بقطاع الصناعة من ناحية أخرى، وقد تم ذلك وفق أسس محددة، هي كالتالي:

- تقديم الدعم المادي من المؤسسات الانتاجية لتمويل الأبحاث والاختراعات، ودفع رواتب اضافية من المؤسسات الانتاجية للباحثين نظير استشاراتهم وأبحاثهم.
- توجيه الجامعات باستمرار أن تكون دائما في الطليعة في تحقيق الشراكة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية في اليابان، وتعمل وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بتوثيق ذلك في سجلات تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع القطاع الصناعي المحلي أو الإقليمي.

- تقع مسؤولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج على الجامعات الحكومية والخاصة والوزارات، كوزارة الصناعة والزراعة والتجارة ووزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية الخاصة التي تقع معظمها داخل الجامعات اليابانية، وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين القطاع الصناعي والخدمي والجامعات.

## النموذج الأمريكي:

وتحتل الجامعات الأمريكية بصفة عامة موقعا رياديا بين الجامعات الأخرى في مختلف أنحاء العالم، وذلك لما تقوم به من دور مهم في المجتمع الأمريكي، وما تسهم به في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وإنتاجيته، فقد تمكنت من أن تحول المعرفة العلمية إلى اختراعات ومنتجات تفيد المجتمع، ومن أهم عوامل نجاح هذه الجامعات هو انفتاحها على المجتمع، إذ تعمل الجامعات فيها على إنشاء علاقات تعاونية مع المؤسسات المجتمعية، وزادت ضغوط المجتمع على الجامعات لتقديم المزيد من الخدمات، وللمشاركة في حل ومعالجة مشكلاته، من خلال إجراء البحوث اللازمة استجابة لحاجة تلك المؤسسات المجتمعية، والأبحاث التعاونية التي يشترك فيها عدد من الباحثين من الجامعات والقطاع الخاص.

وقد حقق التعليم الجامعي الأمريكي نجاحا في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، وذلك من خلال الاهتمام بالبحث العلمي، ومن أهم المصادر البديلة لتمويل التعليم الجامعي الأمريكي هو تحول الجامعات إلى نموذج الجامعة المنتجة، ومن آليات الجامعة المنتجة:

٣. تقديم الجامعة المنتجة استشارات بحثية وعقد دورات تدريبية للعاملين بالشركات، وإبرام عقود بين الجامعات والمؤسسات الصناعية فيما يختص بالأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعة بمقابل مادي.
٤. تطبيق نموذج الحاضن التكنولوجي بجامعة أوستن، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة الحكومية والحكومة المحلية، حيث قدمت الجامعة خدماتها لأكثر من (٤٠٠) شركة ووفرت أيضا فرص وظيفية لأكثر من (٣٠٠) مواطن أمريكي (زاهر وآخرون، ٢٠١٣، ٥٢-٥٣)
٥. إنشاء منتزهات العلوم كمنتزه وادي السيلكون بجامعة ستانفورد وهو من أقدم المنتزهات، ومن خلال هذا المنتزه قامت الجامعات في نيويورك بتوفير البحث والخبرة التي تسهم في إنتاج التكنولوجيا التي تحتاجها الصناعات (محمود،٢٠٠٩، ٥٩)

ومن نماذج الجامعات المنتجة في التجربة الأمريكية جامعة معهد ماسوستش للتكنولوجيا (MIT) في مدينة بوسطن، حيث بدأ الاستغلال الاقتصادي للنشاط التعليمي والبحثي بالجامعة، فقد كانت ضمن منطقة بدأت نشاطها الاقتصادي زراعيا ثم تطورت لتظهر صناعات جديدة كان للجامعة دور في إنشائها، وذلك من خلال تعاون الجامعة مع قطاعات الإنتاج في شكل ابتكارات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوفير رأس المال المخاطر لأعضاء هيئة التدريس الذين لديهم الأفكار والابتكارات والتي تحتاج للترويج والتسويق (باطويح وبامخرمة، ٢٠١٢)

ومن خلال استقراء أدبيات التعليم في أمريكا يتضح أن هناك عدد من الجامعات الأمريكية المنتجة كجامعة ستانفورد حيث تعد من أفضل الجامعات في العالم وتوازي شهرتها جامعات كامبريدج، هارفارد وأكسفورد. وتتزايد أهمية هذه الجامعة مع تسارع الثورة التكنولوجية، حيث زادت شهرتها وقصص نجاحها مع اتساع أهمية وادي السيلكون (Silicom Valley) الذي ولد من رحم الجامعة، وأصبح واحة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالكمبيوتر والانترنت إذ تقع جامعة ستانفورد في قلب السيلكون، وتساهم بشكل كبير في الدراسات التي تخدم قطاع الدراسات التقنية العالية التي أنتجت ما يعرف بعلوم المايكرو كمبيوتر ومايكرو كمبريسور، وعدد لا يحصى من الاختراعات التطويرية التكنولوجيا الكمبيوتر، تضم الجامعة أيضا أحد أهم مختبرات تسريع الإلكترونات لتطوير الطاقة النووية، وقد أدى ذلك إلى اتساع ما يعرف بوادي السيلكون الذي أدى دورا أساسيا على مدى ثلاثة عقود في قيادة الثورة الرقمية التي سادت كل العالم، والمساهم الأول في تعاظم الاقتصاد الأمريكي، ويساهم في ثلث العائدات الاستثمارية في مجال المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الثمار الكبرى لواد السيلكون ونشاط الجامعة تأسيس محرك البحث غوغل (Google)، وشركة هيولاتباكارد (HP)، وشركة ياهو Yahoo)، وشبكة لينكد آن، وشركة آبل (Apple)،

وأيضا من بين الجامعات الأمريكية المنتجة التي تستثمر في المعرفة، جامعة أوستن التي تقع بولاية تكساس، والتي قدمت نموذج الحاضن التكنولوجي الذي يعد من أشهر نماذج الجامعات المنتجة في العالم، الهدف منه هو الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية في مدينة أوستن، وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص، والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والابتكارات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة، ويهيئ الوسيلة التي يمكن بواسطتها تعجيل نقل ونشر التكنولوجيا، والاستجابة للاحتياجات الصناعية حيال تسويق التكنولوجيا وتوظيفها في تطوير الإنتاج الصناعي.

وقد توجهت الجامعات الأمريكية إلى إنشاء مراكز بحثية لزيادة التفاعل بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، حيث وصل عدد المراكز البحثية داخل الجامعات الأمريكية إلى أكثر من (١٤٠٠٠) مركز بحثي، وصل عدد المراكز البحثية في بعض الجامعات (٢٠٠) مركز، وفي الجامعات الكبيرة وصل عددها إلى أكثر من (٦٠) مركز، وكان لهذه المراكز دور في تدعيم الشراكة بين الجامعات وقطاع الإنتاج، عن طريق نتائج الدراسات وبراءات الاختراع، وأيضا اسهمت في توفير فرص العمل للخريجين (الخطيب، ٢٠٠٤).

## النموذج الكندي:

تم تطبيق نموذج الجامعة المنتجة من خلال انشاء مراكز التميز، موجودة داخل الجامعات تسعى لتكوين علاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وتقوم فكرة هذه المراكز على المساهمة الفعالة في تمويل البحث العلمي وذلك من خلال التفاعل بين علماء قطاع الصناعة والجامعة لتوحيد جهودهم، حتى تحتل عملية نقل التكنولوجيا مكانة ملائمة لأهميتها، لتحقق الصناعة المنافسة العالمية (الخطيب، ٢٠٠٤، ١٦٤).

وقد تم انشاء سبعة مراكز للتميز في منطقة (أونتاريو)، ورصدت الحكومة في هذه المنطقة بعد ظهور بوادر النجاح لمراكز التميز (٢٠٠) دولار كندي لدعم المشروع، كما قدمت الحكومة الكندية عام (١٩٨٩) الدعم المادي لإنشاء شبكة مكونة من (١٥) مركز للتميز (الثنيان، ١٤٢٩ ٦٨).

وفي كندا تم إنشاء وتمويل ما يسمى بمراكز التميز (Center of Excellence) وهي "صيغة لمراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وقد ظهرت صيغة هذه المراكز مع بداية السبعينات عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من برامج التطوير وتدعيم العلاقة بين المجتمعات والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة، وتعتبر جامعة أونتاريو بكندا من أكثر الجامعات التي تبنت برامج مراكز التميز

## رابعا- دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة:

من خلال استقراء الأطر النظرية والدراسات السابقة يتضح أن من أهداف الجامعة المنتجة التعرف على احتياجات المجتمع والسعي للاندماج مع مؤسسات المجتمع، وذلك ايمانا من الجامعة بأهمية مشاركتها في العملية البحثية، وفي عمليات الإنتاج والخدمات التي تقدمها المؤسسات للمجتمع، وباعتبارها المؤسسات الحاضنة لإجراء البحوث العلمية؛ وذلك بما يتوفر لديها من امكانات بشرية ومكتبات وتجهيزات وبيئة مناسبة تساعد في اجراء البحوث العلمية التي تُسهم في عملية تنمية المجتمع، من خلال حل المشكلات التي تعترض وتواجه المؤسسات الاجتماعية سواء كان من الناحية العلمية أو الفنية، والعمل على زيادة الاتصال بين الجامعة وهذه المؤسسات، وقد تمكنت الجامعات في اليابان وأمريكا وكندا من تحويل المعرفة العلمية إلى منتجات يستفيد منها المجتمع في الواقع تجاريا وتربويا وخدميا، ولتحقيق ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور ومتطلبات يتم مراعاتها أثناء اجراء البحوث العلمية في الجامعات المنتجة:

٦. التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية والتي سيُسهم حلها في تحقيق التنمية والتقدم في قطاعات الإنتاج في المجتمع وتحقيق الربح والدعم المالي للجامعة، وذلك من خلال العمل على زياد الاتصال بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية، حيث أن هذا الاتصال سيؤدي إلى توجيه البحوث العلمية بمختلف المستويات إلى مشكلات حقيقية تُسهم في حلها.
٧. تشجيع الباحثين على إجراء بحوث علمية مشتركة على مستوى إقليمي وعالمي، من خلال منح الباحثين إجازات علمية أو بعثات أو دفع عمولة لهم كما هو مطبق في النموذج الياباني.
٨. تسهيل عملية البحث والوصول للمعلومات اللازمة للبحوث بنسب تخفيض مرتفعة، من خلال اشتراك الجامعة المنتجة بنظم المعلومات والجمعيات العلمية العالمية.
٩. توفير وقت لأعضاء هيئة التدريس لممارسة البحث العلمي، من خلال تحقيق التوازن بين المهام التي يُكلفوا بها.
١٠. وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثين في قطاعات العمل والخدمات كمراكز التميز الموجودة في كندا ومنتزهات العلوم في أمريكا ومدينة تسوكوبا للعلوم في اليابان.
١١. مشاركة رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية مع أعضاء هيئة التدريس؛ لإثراء المعرفة العلمية بالبحوث النظرية والتطبيقية، وممكن الاستفادة من التجربة اليابانية في توظيف أعضاء هيئة التدريس كمدراء أو أساتذة زائرين في الشركات.

١٢. مشاركة مراكز البحوث العلمية في الجامعات في تطوير المؤسسات الانتاجية في المجتمع، من خلال توجيه العمل على تطوير هذه المراكز باعتبارها الجهة المسؤولة عن إعداد البحوث العلمية في الجامعات.

## الآليات البحثية المستخدمة في الجامعة المنتجة:

يُمكن تطبيق عدة آليات للاستفادة من البحوث العلمية في الجامعات المنتجة، حيث تعمل على تعزيز العلاقة بين الجامعات والأفراد والمؤسسات المجتمعية، من ضمن هذه الآليات ما يلي:

١٣. **انشاء مراكز التميز:** تُسهم في توفير بيئة منتجة للباحثين، وتعمل على تحسين المستوى النوعي للتعليم الجامعي، وتتيح المجال للباحثين للإبداع والابتكار، والتواصل مع المراكز البحثية الأخرى، وتبادل الخبرات العلمية بين الباحثين في هذه المراكز والعمل على تحقيق مشاركة مجتمعية وتكامل مع المؤسسات الإنتاجية لتوفير الدعم اللازم لإجراء الأبحاث العلمية.

١٤. **انشاء مراكز الاستشارات:** استثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في تقديم استشارات بحثية لطلاب الدراسات العليا ولقطاع التعليم وكافة القطاعات الموجودة في المجتمع وفق عقود يتم ابرامها ويتم فيها تحديد التزامات كل طرف، حتى تتمكن الجامعة من توفير بدائل للتمويل المادي الحكومي.

١٥. **انشاء الكراسي العلمية البحثية:** وهي عبارة عن برامج بحثية في الجامعات تعمل على تطوير الفكر وتنمية المجتمع، ويتم تمويل هذه الكراسي من خلال تبرع الفراد أو المؤسسات أو الشركات، ويتم تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس المشهود له بالتميز العلمي والخبرة، بالإضافة إلى وجود فريق من الباحثين المؤهلين، وتوفر الكراسي العلمية مصادر مالية تُسهم في دعم برامج الأبحاث العلمية في الجامعات، ويُوجد عدد من الكراسي العلمية في عدد من الجامعات من أشهرها في العالم كرسي هنري كمبردج وقد شغله أكثر من (١٧) عالم أشهرهم اسحاق نيوتن، وتعتبر أمريكا من الدول الرائدة في عدد الكراسي، حيث وصل عدد الكراسي إلى أكثر من (٢٠٠٠) كرسي علمي، كما تميزت الكراسي العلمية في اليابان بأن برامج الكراسي العلمية تتوافق مع أهداف المؤسسات الإنتاجية وليس مع الكراسي البحثية وبتمويل من قطاع الإنتاج، وهذا لا يتسق مع الكراسي العلمية في الجامعات السعودية التي تسير وفق آراء فردية لكل جامعة دون النظر إلى أهمية اسهام هذه الكراسي في خدمة الاقتصاد وتحقيق الرؤية.

## الخاتمة:

تبين من خلال تحليل ودراسة المعرفة العلمية التي تضمنتها الدراسات المرتبطة بفلسفة الجامعة المنتجة ووظائفها، أن تفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة يتطلب توفر عدد من المتطلبات وتطبيق عدد من الآليات، فكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١٦. تشجيع الباحثين على إجراء بحوث علمية مشتركة على مستوى إقليمي وعالمي، من خلال منح الباحثين إجازات علمية أو بعثات أو دفع عمولة لهم كما هو مطبق في النموذج الياباني.
١٧. توفير وقت لأعضاء هيئة التدريس لممارسة البحث العلمي، من خلال تحقيق التوازن بين المهام التي يُكلفوا بها.
١٨. وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثين في قطاعات العمل والخدمات كمراكز التميز الموجودة في كندا ومنتزهات العلوم في أمريكا ومدينة تسوكوبا للعلوم في اليابان.
١٩. مشاركة رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية مع أعضاء هيئة التدريس؛ لإثراء المعرفة العلمية بالبحوث النظرية والتطبيقية، وممكن الاستفادة من التجربة اليابانية في توظيف أعضاء هيئة التدريس كمدراء أو أساتذة زائرين في الشركات.
٢٠. العمل على استبدال المنتج المحلي بالمنتج الأجنبي، من خلال تطبيق البحوث العلمية وتسويق المنتجات والابتكارات.
٢١. انشاء مراكز الاستشارات في الجامعات تُقدم استشارات بحثية لطلاب الدراسات العليا ولكافة القطاعات في المجتمع، من خلال استثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
٢٢. تفعيل دور الشراكة بين الجامعات وقطاع الإنتاج في انشاء الكراسي العلمية البحثية التي تقدم برامج بحثية في الجامعات تعمل على تطوير الفكر وتنمية المجتمع وذلك بتمويل من الشركات الإنتاجية.

**المراجع:**


١. أبو الخير، راوية (٢٠١٦):" *مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة وعلاقتها بالفعالية التنظيمية في الكليات التقنية بمحافظات غزة*"، رسالة ماجستير في أصول التربية، جامعة الأزهر، غزة– فلسطين.

٢. أحرشاو، الغالي. (٢٠١٣). السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية: حصيلة وآفاق، *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة سيدي محمد بن عبدالله – كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، (١٩) ، ١١٣–١٢٩.

٣. باطويح، محمد عمر، عبداللطيف، أحمد السيد، و بامخرمة، أحمد سعيد. (٢٠١٢). الجامعة المنتجة اللاربحية: صيغة تمويلية مقترحة . *مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية: جامعة الأندلس للعلوم والتقنية*، ٥(٨) ، ٥٢–١٠٩.

٤. بخاري، عصام (٢٠٠٩). دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٥. بدران، شبل (٢٠٠٦). التعليم وتحدي الثورة المعرفية، مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٦. بني مقداد، نعيمه علي وعاشور، ,محمد علي ( 2018 ). دور إدارة جامعة اليرموك في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة –العقبات والحلول"، المجلة التربوية، الكويت، مج 32 (١٢٦) ، 159 – 194.

١. بوبطانة، عبد الله (١٩٨٨). أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مؤتمر صنعاء (١٦–١٨) فبراير.

٢. تركي، عبد الفتاح إبراهيم (١٩٩٠). مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية: جدل البنى والوظائف، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي (٨–١٠) يوليو، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

٣. الثنيان، سلطان بن ثنيان (١٤٢٩). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية (تصور مقترح)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

٤. الخطيب، أحمد (٢٠٠٤). الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية، المجلد التاسع، العدد الثالث، الإمارات، ٣٥٩.

٥. الخطيب، خليل محمد (٢٠١٩). *واقع البحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٠٨- ٢٠١٨)* على الموقع: https://arsco.org/article-detail-1656-8-0

٦. الدباغ، رياض حامد (٢٠٠٠). نحو جامعة منتجة، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، القاهرة.

٧. الرويلي، هبه فرحان (٢٠١٥). *تصور مقترح لتطوير الاداء الاداري لقادة الجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي*، رسائل دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة ام القرى.

٨. زاهر، محمد ضياء الدين وآخرون (٢٠١٣). صيغة الجامعة المنتجة بالجامعات المصرية، مجلة المعرفة التربوية، المجمعية المصرية لأصول التربية. القاهرة.

٩. الزعيبر، إبراهيم بن عبدالله بن عبدالرحمن، و الضحيك، نورة بليهان. (٢٠١٩). درجة ممارسة التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الناشئة وعلاقته بتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة ميدانية .*مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية*، ١٣(٢٠)، ١-٣٩.

١٠. الزهراني، سعديه سعيد، والدسوقي أحمد إيمان إبراهيم (٢٠٢٠). "دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل " *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع: كلية الإمارات للعلوم التربوية*، (٦١) ١٥٧ - ١٨٣.

١١. السبيعي، عبيد (٢٠١٣). القيادة التحويلية وعلاقاتها بالجودة في كليات التربية بالجامعات الناشئة، *مجلة كلية التربية*، ١ (١٥٣)، ٢٩١-٣٣٨.

١٢. الشمري، عادل عايد (٢٠١٧). تحديات الادارة الجامعية في الجامعات السعودية الناشئة وسبل مواجهاتها، *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢(٤١)، من ٦٠-١١٨.

١٣. الشهرى، عماد مشرف على، و الخثلان، منصور بن زيد إبراهيم. (٢٠١٨). المعوقات التنظيمية لتطبيق التخطيط الاستراتيجى في الجامعات السعودية الناشئة: دراسة حالة على جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز .*مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية*، ٢(١٩)، ١-٣٨.

١٤. ١٨. الضمور، عدنان محمد (٢٠٢١). *تحديات البحث العلمي وأساليب التغلب عليها "من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، على الموقع: https://cutt.us/DfoO0*

١٥. عبد الحسيب، جمال رجب محمد (٢٠٠٦). تطوير التعليم الجامعي الأزهري في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية التربية، القاهرة.

١٦. العبيدي، نبيه (٢٠١٠ ). إستراتيجية التمويل للجامعات المنتجة (جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين –أنموذجا )، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد العاشر، (نسخة الكترونية ).

١٧. العتيبي، حسناء بلج (٢٠١٨). "تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا – بريطانيا – اليابان – أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها "*مجلة العلوم التربوية والنفسية: المركز القومي للبحوث غزة*، ٢ (٢٥)، ١ – ٣١.

١٨. عز الدين، حليمة. (٢٠٢٠). التمويل الذاتي للتعليم العالي: الجامعة المنتجة نموذجاً مقترحاً .*المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية: جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر٣* ، ٨(٢)، ٣٨٩– ٤٠٣.

١٩. العقيل، عدنان السيد هاشم (١٩٩٤). البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مؤتمر التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، (١٧–٢٠) إبريل، كلية التربية، جامعة الكويت.

٢٠. علي، عزة أحمد صادق (٢٠١٨). التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٤(١١)، ٧٨٥– ٨٢٥.

٢١. العمراني، توفيق (٢٠١٩). معايير الجودة في البحث والنشر العلمي ، مؤتمر تقييم جودة اوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين، المانيا ٢٩–٣٠ مارس ٢٠١٩، ٧٩–٩٦.

٢٢. الغامدي، منال أحمد (٢٠٢١). "تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة "*مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية: الجامعة الإسلامية بغزة* – شئون البحث العلمي والدراسات العليا ، ٢٩(١)، ٧٠٣ – ٧٢٩.

٢٣. القحطاني، زينة بنت محمد بن فالح. (٢٠١٧). تقييم تجربة الكراسي البحثية في الجامعات السعودية الناشئة على ضوء التجارب المحلية والعالمية .*العلوم التربوية: جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية*، ٢٥(١)، ٤٣٥-٤٧١.

٢٤. الماجد، ابتسام بنت حمد بن عبدالله. (٢٠١٨). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة .*مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية: الجامعة الإسلامية بغزة* – شئون البحث العلمي والدراسات العليا، ٢٦(٦) ،٢٥- ٥٢.

٢٥. محمود، يوسف سيد (٢٠٠٩). رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٢٦. مشيكة، حسن حامد (٢٠١٩) تحديات البحث العلمي في التطوير الأكاديمي بالجامعات السودانية، دراسة تحليلية لحالة جامعة الخرطوم، ورقة عمل لمؤتمر تطوير البحث العلمي في التعليم العالي، الامارات العربية المتحدة، الشارقة، رؤية الغد للمؤتمرات.

٢٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٨). الاستراتيجية العربية لتنمية الإبداع في التعليم العالي، تونس.

٢٨. الموجود، محمد عزت (١٩٩٤). الصورة في جامعات الخليج ولماذا التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، رسالة الخليج العربي، العدد (٥٢) السنة الخامسة عشرة، الرياض.

٢٩. النمري، حنان سرحان وباجابر، فاطمة سالم (٢٠١٩) المشكلات التي تواجه طلاب الدراسات العليا في إعداد البحوث العلمية التربوية (دراسة تحليلية ورؤية تطويرية) السعودية، جامعة ام القرى، ورقة عمل لمؤتمر تطوير البحث العلمي في التعليم العالي، الشارقة، رؤية الغد للمؤتمرات.

٣٠. الهرباوي، فاطمة فايز(٢٠٢٠). الجامعت المنتجة تجارب وتوجهات عالمية واقليمية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٤(٤٦)، ١١٧ – ١٣٥.

٣١. الوذيناني، جواهر (٢٠٠٦). *إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة*، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، السعودية.

## المراجع الأجنبية:


1. Ansari, M., Armaghan, N. & Ghasemi, J.(2016) .Barriers and solutions to commercialization of research findings in schools of agriculture in Iran : a qualitative approach, International Journal of Technology, 1 , 5-14
2. Kang, B. J. (2004). A study on the establishing development model for research parks. The Journal of Technology Transfer, 29(2), 203-210.
3. Paskevicius, M., & Irvine, V. (2019). Practicalities of implementing open pedagogy in higher education. Smart Learning Environments, 6(1), 1-20.
4. Stensaker, B., Bilbow, G., Breslow, L. &Vaart, R. (2017). Strengthening Teaching and Learning in Research Universities Strategies and Initiatives for Institutional Change. London: Macmillan Publishers Ltd.
5. Woolgar, L. (2007). New institutional policies for university–industry links in Japan. Research policy, 36(8), 1261-1274